وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامـعـــة القـادسيـــة
كـلـيــة الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
المرحلة الرابعة

نظام الرقابة الداخلية ودورها في النظام المحاسبي الحكومي

بحث تقدم به

الطالب **علي حسن كاطع**

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية
كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

أ.د. طاهر ريسان

للعام الدراسي

١٤٣٩ هـ **٢٠١٨ م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآَخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الاسراء ((الآية ٧))

الإهداء

إلى

وطني الحبيب و شهداء العراق والواجب

والى

كل من ضحى من اجل امن وامان هذا الوطن الحبيب

وإلى

كل من ساعدنا في العلم والمعرفة

الى

والدي الحبيب ووالدتي الحبيبة

والى

أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد كافة وبالخصوص الأستاذ المشرف (**د. طاهر ريسان**)

لما بذله من جهد في توجيهي وله الشكر والتقدير

أوجه لهم تحياتي وجهدي المتواضع . . لكم منا التحية

الباحث

شكر وامتنان

أقدم شكري وتقديري الى كل من ساهم في انتاج هذا الجهد المتواضع واخص بالذكر الأستاذ المشرف(**طاهر ريسان**) والى كافة الأساتذة في كلية الإدارة والاقتصاد واخواني الطلبة والى شعب العراق الحبيب .

الباحث

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المحتويات	د
المقدمة	١
الفصل الأول / تعريف الرقابة الداخلية ، أسس النظام السليم للرقابة الداخلية ، أهداف الرقابة الداخلية ، الأسس الرئيسية للرقابة الداخلية	٢ـ٤
الفصل الثاني / مفهوم وتعريف الرقابة الداخلية وتطويرها ، فروع الرقابة الداخلية ، أنواع الرقابة الداخلية	٥ـ٨
الفصل الثالث / الرقابة الداخلية على المصروفات ، مسؤولية مدقق الحسابات فيما يخص نظام الرقابة الداخلية ، خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية ، أهداف النشاط الرقابي بالنسبة للأجهزة الإدارية العامة	٩ـ١٣
المبحث الرابع / الجانب العملي	١٤ـ١٦
الاستنتاجات والتوصيات	١٧ـ١٨
الخاتمة	١٩
المصادر	٢٠

المقدمة :

تقوم الحكومات في مختلف بلدان العالم بوضع التعليمات والأنظمة والقوانين التي تكفل انتظام العمل وعدم تمكن الموظفين من القيام بعمليات الاختلاس وعنم وقوعهم في الأخطاء نتيجة وجود ثغرات أو ضعف في النظام المحاسبي او الدورة المستفيدة أو الإجراءات المتبعة التنفيذ وذلك رغبة منها في المحافظة على الأموال العامة للدولة. ومن أجل ذلك تضع كل حكومة نظاما للرقابة يتضمن حسن سير العمل في الوزارات والدوائر ويمنع وقوع الأخطاء والاختلاس قدر الامكان. تأتي أهمية الرقابة المالية الداخلية من دورها في الوقوف على شدي اداء القائمين في الوحدات الادارية الحكومية للمهام الموكلة لهم لمعرفة الشلل او الخطأ قبل اكتشافه من قبل الرقابة الخارجية (ديوان المحاسبة) وان كان ذات لا يعني تناقض في الدور الرقابي لهاتين الجهتين الرقابيتين بل إن واجباتها الرقابية يجب ان تتسم بالتعاون والتنسيق. كما يجب عدم النظر الى الرقابة المالية هو نظيفة محدودة وانما يجب أن تنظر اليها كنشاط متشعب للغاية متكامل وتندمج فيه وظائف الادارة والمحاسبية للتأكد من أن ما يجب عمله. وقد تم تنفيذ فعلا وبيان مواطن القصور ومواطن الخطوات المصححة المناسبة.

الفصل الأول

١ – **تعريف الرقابة الداخلية :ـــ** هي مجموعه تنظيمات القرارات الإدارية والتعليمات المالية و وسائل فقط الرقابة التي يتضمنها النظام المحاسبي .

وقد يعرفها بعضهم هي مجموعة الوسائل من تعليمات مالية وقرارات أدارية وطرق محاسبية محكمة تعرضها الإدارة الحكومية ضمانا لحسن سير العمل بالوزارات والمصالح ولمنع ارتكاب الأخطاء وسد الثغرات (كراجة ، ١٩٩١ : ٨٩) .

أن نظام الرقابة الداخلية عبارة عن مجموعة الأسس والقواعد والإجراءات التي تعتمد لضمان السيطرة على الأمور المالية المحاسبية وتكون تلك الأسس صادرة عن جهة ذات اختصاص وقوة ألزام للوحدات ذات العلاقة وان تلك القواعد ترتبط ارتباطا مباشرة بالنظام المحاسبي (فريع ، ١٩٢٢ : ٢٠٦) .

ويقصد بها الرقابة الإدارية للوحدات الإدارية على المنفذين في الوحدة وتتبع دائرة الرقابة المالية الداخلية الوزير مباشراً أو المسؤول الإداري الأول في الوحدة الحكومية وذلك في شكل قسم أو مكتب نتيجة مباشرة يطلع على سير العمل داخل الوزارة أو الوحدة الحكومية .

وتقوم الرقابة الداخلية وبشكل أساسي بالرقابة الإدارية والمالية في الوحدة الإدارية (الوزارة ، الدائرة ، الهيئة) ولا تقوم وحدة الرقابة الداخلية بأي عمل تنفيذي داخل الوحدة الإدارية الحكومية وهو آمر منطقي فلا يمكن أن تقوم أي جهة بالتنفيذ أو الرقابة في آن واحد (الشحادة ، ٢٠١١ : ٦٥) .

٢ – أسس النظام السليم للرقابة الداخلية :.

أ – أتباع مبدأ تقسيم العمل بحيث كل عمل إلى مجموعة ويتخصص الموظف لعملية واحدة ٠

ب – لا يجوز لموظف مراجعة أي عمل كان قد عملة أو نظمه ٠

جـ – تقديم التقارير الدورية الأسبوعية أو الشهرية ٠

د – تحديد اختصاصات كل موظف حتى لا يحدث ارتباك في العمل ٠

هـ – القيام بعمليات الجرد والتفتيش المفاجئ على أمناء الصناديق و المستودعات (ألبرغوثي ،٢٠١١ : ٥٨)

٣ – أهداف الرقابة الداخلية :.

أ – تنجم عن تقسيم العمل قيام الموظف بعملية بسيطة وهذا ما يسهل عمل الموظف .

ب – يسهل نقل الموظف من دائرة إلى أخرى أو من عمل إلى أخر في نفس الإدارة دون اختلاس بسير العمل .

جـ – اكتشاف الأخطاء في وقت مبكر .

د – تحديد مسؤولية الأخطاء والغش والاختلاس .

هـ – المحافظة على النقود بصفة خاصة ومنع تكدس الأصناف(الردايده ، ٢٠١١ : ١٠٩)

٤ – حددت المادة (٤٧) من اللائحة التنفيذية للنظام المالي رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ مهام الرقابة المالية الداخلية :.

أ – التدقيق في ارتباطات مالية بهدف التحقيق من توفير الاعتماد على النفقات .

ب – التدقيق في مستندات الصرف من قبل الآمر بصرفها .

جـ – مراقبة الإيرادات والتحقيق من قيد صافي الحسابات الخاصة .

د – مراقبة حركة الأموال في المصارف والصناديق ومختلف أنواع السلف .

هـ – مراقبة المخازن والحركة فيها وأجراء الجرد المفاجئ لبعض الأصناف ومتابعة نهاية العام.

و – التدقيق في بيانات الحساب الختامي والتحقق من صحة الأرباح الواردة فيها ومطابقتها لما ورد في السجلات والمستندات (القطين ، ٢٠١١ : ٦٢) .

٥ – الأسس الرئيسية للرقابة الداخلية :

أ – العمل على توزيع وتحديد ومسؤولية الأشخاص العاملين بشكل يكفل الحّد من وقوع عمليات للاختلاس والغش .

ب – الإقرار والعمل من البداية إلى النهاية وذلك لإعطاء الموظف مجال الرقابة على سير العمل الذي يقوم به .

جـ – يجب تجديد واجبات كل موظف بحيث يكون هناك أدراك كافي لدى الموظف عن المهام الملقاة على عاتقة .

د – العمل على أيجاد التغيرات الإدارية بين العاملين بين حين وأخر داخل الإدارة .

هـ – ضرورة توفير عمليات الرقابة المزدوجة وخصوصاً في الحالات التي يكون فيها تفقدية العمل مثل وجود شخصية أو أكثر لفتح القاصة الحديدية لتسهيل عمل الرقابة .

و – اللجوء إلى طريقة الجرد المفاجئ لآي نوع من الموجودات (مناع ، ١٩٨٩ : ٣٥)

٦ – مقومات نظام الرقابة المالية الفعال في النشاط الحكومي :

حتى يتمتع نظام الرقابة المالية بالكفاءة والفعالية لابد أن نستوفي فيه عدة مقومات حتى يستطيع إجراءات الرقابة بأشكالها المختلفة :.

أ – يوجد هيكل تنظيمي يوضح خطوط فصل السلطة والمسؤولية .

ب – تقسيم العمل وتوظيف محدد المهام .

جـ – تحديد المسؤوليات والسلطات .

د – تحديد الأهداف الرقابية بشكل دقيق .

هـ – وجود نظام رقابي محاسبي سليم وملائم .

و – اختيار الموظفين الذين يتمتعون بالكفاءات والخبرة والنزاهة .

س – الحيادية والاستقلالية .

خـ – أن يكون هذا النظام مرنا وسهل التطبيق .

ط – وجود نظام فعال للرقابة الداخلية (الأخرس ، ١٩٨٩ : ٧٢) .

الفصل الثاني

١ – مفهوم وتعريف الرقابة الداخلية وتطويرها :.

يعد أول تعريف للرقابة الداخلية مجمع الداخلين الأمريكي سنة (١٩٩٧) فقد جاء فيه :.

(هي نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات الأخرى من اجل تقديم خدمات أدارية ومالية للإدارة) ٠

ولكن مع تقدم الزمن وتغير الظروف الاقتصادية قد اختلف هذا المفهوم كما نلاحظ في الوارد قائمة معايير الممارسة حيث جاء في سنة (١٩٧٨) تعريف أخر عن المجمع .

(هي وظيفة تقسيم مستقلة لفحص كافة الأنشطة كخدمة للوحدة الإدارية الحكومية حيث أن هذا التعريف نجد فيه الرقابة الداخلية هو خدمة الدائرة الحكومية ككل وليس خدمة الدائرة الخاصة بها فقط) .

وعرف الاعتماد الدولي للمحاسبين نظام الرقابة الداخلي بأنه **(كافة السياسات و الإجراءات التي تتبعها أدارة المؤسسة للمساعدة على قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان أدارة منظمة وكفاءة العمل و الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع الغش و الأخطاء وتهيئة المعلومات المالية المناسبة)** .

٢ – فروع الرقابة الداخلية :.

أ – الرقابة الداخلية الإدارية (هي وسيلة تستخدمها الإدارة في الوحدة الحكومية في جملة أساليب أخرى مثل الموازنة التخطيطية والتكاليف المعيارية) .

ب – الرقابة الداخلية المحاسبية : تشمل جميع الوسائل التي تؤدي الى دقة وصحة تسجيل تبويب وتحليل وعرض البيانات وكما يلي :.

١ – القيد المزدوج .

٢– وجود نظام مستندي سليم .

٣ – نظام المراجعة الداخلية .

٤ – استخدام الوسائل الآلية في مراحل العمل المحاسبي أن آمكن .

جـ – الضبط الداخلي (**هو عبارة عن مجموعة من الوسائل و الإجراءات المحاسبية و الإحصائية والمادية التي تعمل على حماية الموارد من السرقات و الاختلاس و الضياع وسوء الاستعمال كما تعمل**) (القاضي ، ٢٠٠٠ : ١٠٤)

٣ – أنواع الرقابة الداخلية :.

تنقسم الرقابة إلى عدة أنواع وذلك وفقاً لمعايير معينة :.

أ – الرقابة من حيث الجهة التي تمارس فيها وتنقسم إلى (رقابة خارجية / رقابة داخلية)

١ – الرقابة الخارجية :.

هي رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية حيث من المفروض أن هناك سلطة تتولى إصدار القوانين وتسمى السلطة التشريعية ومن حق هذه السلطة أن تتأثر وتطمئن أن القوانين التي أصدرتها يجري تطبيقها بصورة صحيحة من بين تلك القوانين يمثلها الوزارات و الوحدات الأخرى (ياسين ،١٩٨٩ : ١٥١) ٠

٢ – الرقابة الداخلية :.

وهي الرقابة التي لا تتولاها السلطة التنفيذية على وحداتها سواء كانت الرقابة من دائرة معينة على أعمالها أو من الوزارة على دوائرها أو من وزارة المالية على الوحدات الأخرى يجمعها وفقاً لهذا المفهوم (حمدان ، ٢٠٠٠ : ٨٣)

ب – الرقابة من حيث الوقت التي تمارس فيه وتنقسم إلى (رقابة سابقة / رقابة لاحقة) ٠

١ – الرقابة السابقة :.

هي رقابة تخص المعلومات المالية والمحاسبية قبل تنفيذها وذلك للتأكد من استيفائها للقواعد و الأسس والتعليمات الواجب مراعاتها في مثل تلك المعاملات ويعد هذا النوع من الرقابة أكثر فاعلية في الحد من حدوث الأخطاء والمخالفات .

٢ – الرقابة اللاحقة :.

هي فحص المعاملات المالية والمحاسبية في وقت لاحق للتنفيذ أي أتمام المعاملة وتنفيذها يتم تدقيقها وقد تكون ذلك بعد مرور أيام أو أشهر أو سنوات ٠

جـ – الرقابة من حيث أسلوب أدائها وتنقسم إلى :.

١ – رقابة مستمرة شاملة :

هي فحص المعاملات المادية والمحاسبية بصورة مستمرة وليست لفترة معينة أي أن تكون الرقابة طيلة أيام السنة وبشكل مستمر دون انقطاع ٠

٢ – رقابة وقتية جزئية :

هي تركز على المعاملات لفترة زمنية معينة ٠ كأن يتولى جهاز الرقابة فحص المعاملات لشهر أو شهرين أو لجزء من السنة وهي ليست رقابة المعاملات أي أنها على شكل عينات عشوائية محدده .

د – الرقابة من حيث الموضوع التي تنص علية وتنقسم إلى :.

١ – **رقابة مالية محاسبية** : أن هذا النوع من الرقابة على الأمور ومدى تطبيق القوانين والتعليمات المالية والموازنة وما يتعلق بها من جانب المصروفات أو الإيرادات ٠

٢ – **رقابة الكفاءة والأداء** : أن هذا النوع من الرقابة يتجاوز الجوانب التنظيمية وكذلك الحسابية والقانونية (حمدان ، ٢٠٠٠ : ٤٩) ٠

٤ – أهداف إجراءات الرقابة الداخلية المرتبطة بالنظام المحاسبي تحقق ما يلي :.

أ – تسجيل كافة العمليات والأحداث في الحسابات المناسبة و بالمبالغ الصحيحة ضمن فترة معينة.

ب – احتمال الأخطاء البشرية .

جـ – تنفيذ العمليات وفقاً لتفوض الإدارة .

د – عدم ملائمة الإجراءات وكفايتها في ظل تغير الظروف .

هـ – أمكانية تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية عبر التآمر من قبل أعضاء الإدارة العليا .

و – مطلب الإدارة الطبيعي في الآ تتجاوز تكاليف إجراءات الرقابة الداخلية المنافع المتوقع الحصول عليها .

س – جعل معظم إجراءات الرقابة الداخلية للتركيز على العمليات الروتينية أكثر من العمليات المتجددة .

خـ – مقارنة الأصول الفعلية مع الأصول المسجلة وذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة في حال وجود اختلافات (المطارنة ، ٢٠٠٦ : ٧١) .

الفصل الثالث

١ – الرقابة الداخلية على المصروفات :

تنقسم الرقابة الداخلية على المصروفات إلى :.

أ – **الرقابة المستندية :** لغرض أحكام الرقابة على المستندات يجب أن يجري تعزيز أي عملية صرف بالمستندات ومن أهم الوثائق المعززة للصرف هي :

١ – قوائم الرواتب والمخصصات المتنوعة أذا كانت جزء من الرواتب .

٢ – طلبات الشراء ومستندات الإدخال والإخراج المخزني .

٣ – ذرعات العمل في المقاولات والتقرير من قبل المهندس المقيم .

٤ – قوائم أجور العمال المؤقتين مع نسخة من هوية الأحوال المدنية لكل عامل .

ب – الرقابة الإحصائية : تقدم الخزينة بعد نهاية كل شهر بتنظيم كشف شهري يرسل إلى جميع الوحدات الحكومية المرتبطة بها يتضمن مجموعة من المبالغ والتي سحبت من قبل الوحدات خلال الشهر وعلى كل فصل ومادة ونوع ثم تقوم الوحدة بأجراء المطابقة ما بين الكشف المرسل لها من الخزينة .

٢ – مسؤولية مدقق الحسابات فيما يخص نظام الرقابة الداخلية :

أ – الرقابة المحاسبية :

١ – طوائف العمليات الرئيسة لعمليات المنشأة .

٢ – السجلات المحاسبية المهمة والمستندات المساندة والحسابات التي تتضمنها البيانات .

٣ – طريقة معالجة التقارير المحاسبية المالية .

ب – الرقابة الإدارية :

لا يعتبر المدقق للحسابات مسؤولاً عن دراسة وتقيم نظام الرقابة الإدارية في المنشأة محل الفحص الشامل حيث أن لهذا النوع من الرقابة يهدف إلى تنفيذ السياسات الإدارية وفقاً للخطة التي تم وضعها .

جـ – نظام الضبط الداخلي :

في ما يخص نظام الضبط الداخلي يعتبر مدقق الحسابات مسؤولاً عن إجراءات الفحص وتغيير أنظمة الضبط الداخلي (العواد ، ٢٠١٢ : ٩٣).

٣ – خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية :.

الخطوة الأولى :

يجب على مدقق الحسابات أن يحقق المعرفة الكافية عن نظام الرقابة الداخلية عن طريق الاستفسار من الأشخاص من المستويات المختلفة داخل المنشأة .

الخطوة الثانية :

هي تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد مخاطر الرقابة ويمكن لمدقق الحسابات أن يقوم بذلك عن طريق مواطن الضعف والقوة وتسجيلها وضمها لأوراق التدقيق .

الخطوة الثالثة :

تهدف اختيارات الالتزام للتحقيق من أن أساليب الرقابة المنشأة تطبق بنفس الطرق التي وضعت بها وتهتم بالدرجة الأولى ثلاثة عوامل هي :.

١ – تكرار القيام بإجراءات الرقابة الضرورية .

٢ – الإفراد الذين يقومون بإجراءات الرقابة .

٣ – وجود تنفيذ إجراءات الرقابة وحتى مع تنفيذ إجراءات الرقابة (محمود ، ٢٠١١ :١٧)

٤ – طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية :.

حتى يقوم مدقق الحسابات بنظام الرقابة الداخلية يجب علية أن يقوم بدراسة ومراجعة النظام بالطرق المنتظمة أثناء التطبيق الفعلي وكذلك يجب التركيز على الأساليب الرقابية المصممة لمنع حدوث الغش والمخالفات أو كشفها وهناك عدد من الوسائل التي تساهم في تقييم الرقابة الداخلية وهي :.

أ – الاستقصاء :

يمكن أن يستخدم مدقق الحسابات قائمة الاستبيان المكتوبة كنوع من الوسائل التي يقوم من خلالها بتوثيق الإجابات للعميل حول الأسئلة الموجة له وتكون الإجابة أما (نعم) أو (لا) أو يطبق أو لا يطبق ٠

ب – التقرير :

ويتم استخدام التقرير الوصفي لتقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق وصف إجراءات نظام المتابعة وتفاصيل إجراءات الرقابة على العمليات وتسمح هذه الطريقة بتوفير درجة مرنة اكبر من نظام الاستقصاء من خلال نظام التقرير الوصفي يصل إلى نتيجة نظام الرقابة الداخلية قوي أو ضعيف وما هي الضعف.

جـ – خرائط التدقيق :

يتم استخدام خرائط التدقيق لفهم تسلسل العلاقة بين أوجه النشاط المختلفة وما يتعلق بها من مستندات أخرى في نظام الرقابة الداخلية وتأخذ الخرائط شكلا بيانياَ لجزء نظام الرقابة .

د – فحص النظام المحاسبي :

يمكن لمدقق الحسابات أن يقوم بعملية لنظام الرقابة الداخلية في المنشأة من خلال فحص نظام المحاسبي المطبق عن طريق حصوله على كشف بالسجلات المحاسبية والمسؤولين عن كل سجل وتدقيق تلك السجلات (الدفاعي ، ١٩٩٩ : ١٤٧) ٠

٥ – تقرير المخاطر في نظام الرقابة الداخلية :.

لقد أوضحت معايير التدقيق فيما يخص المعايير ومنها معيار رقم (٤٠٠) والخاص بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية والصادرة عن مجلس معايير التدقيق وضمان الدولي (AASB) على أن مخاطر التدقيق تتكون مما يلي :

أ – المخاطر اللازمة :

هناك عدة عوامل يقيمها المدقق ومنها :

١ – على المستوى البيانات المالية :

- أمانة الإدارة .
- طبيعة عمل المنشأة .
- خبرة الإدارة والمعرفة لديها والتغييرات الإدارية .

٢ – فيما يخص رصيد الحسابات والمعاملات :

- قابلية البيانات المالية للتعريف .
- احتمالية الأصول للخسارة أو الاختلاس .
- عمليات لم تتم معالجتها بطريقة عادية .

ب – مخاطر الرقابة :

١ – أن لا يقوم بعملية التقدير الأولى لمخاطر الرقابة عن طريق تقييم فعالية نظام المحاسبة ونظام الرقابة لمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية و تصحيحها .

٢ – أن يقوم المدقق بتوثيق وفهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الخاص في المنشأة وان يقوم بتقدير المخاطر الرقابية في المنشأة .

٣ – أن يقوم مدقق الحسابات بتحديد نوعية أدلة الإثبات الملائمة وتوقيت الحصول عليها خاصة فيما يخص فصل الواجبات (حسن ، ٢٠٠٩ : ٢٢٤)

٦ – أهداف النشاط الرقابي بالنسبة للأجهزة الإدارية العامة :

أ – هدف سياسي :

وهذا يعني التحقق من أن أجهزة الخدمة المدنية والمؤسسات الرسمية تطبق ما وافقت علية السلطة التشريعية من تشريعات وقوانين وسياسات عامة .

ب – هدف مالي :

التحقق من صحة الحسابات العامة وسلامة التصرفات و الإجراءات المالية وكذلك كشف الانحرافات والأخطاء المالية والاختلاسات أو أي تعديات على المال العام (الظفيري ، ١٩٩٩ : ٢١٦) .

٧ – مرحلة الرقابة على قانون الموازنة العامة :

المرحلة الأولى : الرقابة قبل المباشرة الفعلية على الصرف وذلك للتأكد من أن المخصصات المطلوبة من قبل الوزارة والدوائر الحكومية لا تتعارض مع قوانين الموازنة العامة و الأنظمة المالية الأخرى ضمن المخصصات المرصودة .

المرحلة الثانية : الرقابة اللاحقة أو الخارجية التي يمارسها ديوان المحاسبة عن طريق مراقبة النفقات والإيرادات العامة لكافة الوزارات والدوائر الحكومية حيث يقوم بتقديم تقرير إلى السلطة التشريعية متضمناً أراء وملاحظات ومخالفات مرتكبة وتنفيذ قانون الموازنة العامة حيث يصدر كتاباً سنوي (ألبرغوثي ،٢٠١١ : ١٧٣).

الجانب العملي

تم تفريغ البيانات التي حصلنا عليها من الاستمارات التي وزعت على عينة الدراسة والتي كان عددها (٢٥) استمارة وادناه الجدول (١) يوضح اراء المجيبين عينة البحث من الاستبيان وهي كالآتي :-

جدول (١) أراء المجيبين عينة البحث

	الفقرات	اتفق تماماً (٥)		اتفق (٤)		لا اتفق (٣)		لا اتفق تماماً (٢)		محايد (١)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
١	ان نظام الرقابة الداخلية القائم في الوحدات الحكومية يتمتع بالكفاءات والفاعلية	١٥	٦٠ %	٧	٢٨ %	١	٤%	--	--	٢	٨%	٤،٣٢	٠،٨٧	٠،٢٠
٢	نظام الرقابة الداخلية القائم على معايير عمليه يعمل على البحث على اماكن الضعف والخلل في اداء الوحدات	٥	٢٠ %	١٤	٥٦ %	٣	١٢ %	١	٤%	٢	٨%	٣،٧٦	١،٩٣	٠،٥١
٣	نظام الرقابة الداخلية الذي يرتبط بمستوى الادارة العليا للوحدات ينتج تقارير ذات حيادية	١٨	٧٢ %	٧	٢٨ %	--	--	--	--	--	--	٤،٧٢	٠،٧٢	٠،١٥
٤	يوجد ارتباط وتكامل بين نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي الرقابي في الوحدات الحكومية	١٠	٤٠ %	٩	٣٦ %	١	٤%	--	--	٥	٢٠ %	٣،٧٦	١،٩٤	٠،٥٢
٥	تتوافر مقومات نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية	١٤	٥٦ %	٨	٣٢ %	١	٤%	--	--	٢	٨%	٤،٢٨	٠،٨٢	٠،١٩
٦	هناك التزام تام بمعايير نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية	١٠	٤٠ %	١١	٤٤ %	--	--	--	--	٤	١٦ %	٣،٩٢	٠،٩٧	٠،٢٤
٧	نظام الرقابة الداخلية يلبي كامل رغبات الإدارة العليا في تقديم معلومات صحيحة ودقيقة	١٢	٤٨ %	٦	٢٤ %	--	--	--	--	٧	٢٨ %	٣،٦٤	١،٩٠	٠،٥٢
٨	يقدم التدقيق الداخلي المشورة عند بحث مشروع الموازنة العامة للوحدة	٩	٣٦ %	١٢	٤٨ %	٢	٨%	--	--	٢	٨%	٤،٠٤	٠،٧٧	٠،١٩
٩	تقوم الرقابة الداخلية بفحص المستندات الخاصة بالمصروفات والإيرادات بعد التأكد من كونها صحيحة ونظامية	٦	٢٤ %	١٠	٤٠ %	١	٤%	٢	٨%	٦	٢٤ %	٣،٣٢	٠،٩٥	٠،٢٨
١٠	تقوم الرقابة الداخلية بتحديد أنواع البيانات التي يتوقع انها تحتوي على غش او اخطاء جسيمة	٤	١٦ %	١٦	٦٤ %	٢	٨%	٢	٨%	١	٤%	٣،٨	٠،٩٦	٠،٢٥
	المجموع											٣٩،٥٦	١١،٨٣	٣،٠٥

١. يتفق المجيبون للفقرة (٣) وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤،٧٢) وبانحراف معياري مقداره (٠،٧٢) ومعامل اختلاف (٠،١٥) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة.
٢. يتفق المجيبون للفقرة (١) وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤،٣٢) وبانحراف معياري مقداره (٠،٨٧) ومعامل اختلاف (٠،٢٠) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة.
٣. يتفق المجيبون للفقرة (٥) وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤،٢٨) وبانحراف معياري مقداره (٠،٨٢) ومعامل اختلاف (٠،١٩) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة.
٤. يتفق المجيبون للفقرات (٨ ، ٦ ، ٢ ، ٤ ، ٧ ، ٩ ، ١٠) وهذا ما تؤكده الاوساط الحسابية التي تبلغ قيمتها (٤،٠٤ – ٣،٩٢ – ٣،٧٦ – ٣،٧٦ – ٣،٦٤ – ٣،٣٢ – ٣،٨) وبانحرافات معيارية مقدارها (٠،٧٧ – ٠،٩٧ – ١،٩٣ – ١،٩٤ – ١،٩٠ – ٠،٩٥ – ٠،٩٦) ومعامل اختلاف (٠،١٩ – ٠،٢٤ – ٠،٥١ – ٠،٥٢ – ٠،٥٢ – ٠،٢٨ – ٠،٢٥) التي تمثل نسبة تشتت قليلة.

الاستنتاجات

من خلال نظام الرقابة الداخلية المتبع في دور النظام المحاسبي الحكومي توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات وشي كالاتي:

١. وجود العديد من نقاط القوة في نظام الرقابة الداخلية من نشأتها تقوية النظام مما يؤدي أداء عملة بصورة جيدة ودقية وهذه النقاط تتمثل بالأتية:-

أ- وجود مجموعة مستنديه كاملة تتمثل بنجل اليومية العامة وسبل الاستاذ ونجل الصندوق وسجل الإيرادات والمصروفات وغيرها من السجلات، الفرعية.

ب- وجود دليل الحاسبات يعمل وفق النظام المحاسبي الموحد.

ج- تشكيل لجنة خاصة بالقيام بعملية الجرد الدوري الأصول الثابتة في النظام المحاسبي.

د- كفاءة جهاز التدقيق الداخلي من خلال رفع المدقق الداخلي تقارير دورية لإدارة.

هـ- أن الإدارة تتبع سياسة ثابتة في تقييم الأصول الثابتة وهي طريقة القسط – قيام المنشأة بإرسال تأييدات إلى الدائنون والمدينون لغرض التأكد من صحة ارتدتهم في السجلات.

و- قيام النظام المحاسبي بتشكيل لجنة خاصة بالمشتريات وكذلك لجنة تقييم الأسعار ولجنة الشحن الجودة للمواد المشتراة مما يؤدي إلى منع التلاعب والسادس في وصولك الشراء.

التوصيات

بالنظر لأمية نظام الرقابة الداخلية في المنشأ فيجب أن يكون هذا النظام كفؤ و فعال من خلال الاتي:-

١. أن ذروة التطوير في العمل المحاسبي باستخدام الحاسبات في العمل الحسابي وهذا لا يحتاج إلى توفير الات الكومبيوتر وكذا توفير الاشخاص المؤهلين للعمل.
٢. تدوير العمل بين الموظفين مما يؤدي إلى رفع كفاءة العمل المحاسن والمدقق وما من شأنه يقلل الوقوع في الأخطاء.
٣. توفير كادر مؤهل للعمل الرقابي من خلال تعيين اشخاص ذو خبرة في العمل المحاسبي والرقابي.
٤. يجب إطلاع المدقق الداخلي على كل المستندات والسجلات والكشوفات الإجبارية التي يتم إعدادها في قسم الشؤون المالية.
٥. يجب رفع تقارير دورية وبصورة منظمة للإدارة لغرض تسهيل عملية اتخاذ القرار.
٦. بالرغم من وجود العديد من نقاط القوة في نظام الرقابة الداخلية الا انه يوجد هناك القليل من نقاط الضعف في ذلك النظام والتي يمكن تلخيصها كالاتي:-

أ- لا يتم اجراء جرد، مفاجئ النقدية.

ب- لا يوجد تأمين ضد الخيانة أو نسمانا اختر على الموظف المختص.

ج- عدد وجود رقابة فعالة على المعدات الصغيرة والمقالات.

د- لا يوجد تأمين على الأصول الثابتة بعد خيانة الأمانة.

هـ- لا يتم تدوير العمل عند الموظفين.

الخاتمة

بعد التوفيق والسداد من الله تعالى تمكنا من اكمال البحث الذي ترتب على الشكل الاتي:-

فما التمهيد: اجهلنا فيه المعنى النظام الرقابة هي كنشاط متشعب للغاية متكامل وتندمج فيه وظائف الادارة والمحاسبة وقد تم تنفيذه فعلا وبيان موطن القصور وموطن الخطوات المصححة المناسبة.

وأما الفصل الأول: تناولنا في تعريف الرقابة الداخلية وكذلك أهداف وأستين ومهام ومقومات التي نجدها مناسبة لموضوع البحث ٣- والفصل الثاني: تناولنا فيه مفهوم الرقابة وفروع وأنظمة وأنواع.

أما الفصل الثالث: تناولنا في الرقابة ومسؤولية وخطوات وطرق وأهداف ومرحلة وقواعد والتي تتركز على عملية التدقيق.

أما الفصل الرابع: الجانب العملي تناولنا نماذج من المستندات وكذلك عمل احدى الدوائر الحكومية

المصادر والمراجع

١) المحاسبة الحكومية بين النظرية والتطبيق:- تأليف عبد الحليم محمود كراجة، درا الأمل ، النشر والتوزيع ، الأردن.

٢) المحاسبة الحكومية لفروع المحاسبة:- تأليف عبيد محل فريع (إبراهيم عبد مونى السعيدي) دار الحكمة الطباعة والنشر - بغداد - ١٩٢٢.

٣) المحاسبة الحكومية: تأليف - أ. د. عبد الرزاق قاسم الشحادة

٤) د. سمير إبراهيم البرغوثي) د.(تصا الله محمد أنقطين)

٥) د. مراد مصلح انزايدة ، طا، ٢٠١٩ تم الابداع لدى دائرة المكتبة الوطنية ، / ٩٥٢ / ٣ / ٢٠١١.

٦) تأليف فؤاد يانـدين و ودساح مناع در مناطق الأخرس ، ٣ ، ١٩٨٩ ، دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان الأردن.

٧) المحاسبة الدولية: تأليف - د. حسين القاضي) و. د. (مأمرن حمدان) ، ط ، الاصدار الأولى عام ٢٠٠٠ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان ، وسط البلد - ساحة الجامع الحسيني ، عمارة الحجيري.

٨) تدقيق الحسابات المعاصر:- تأليف - د. (غسان فلاح المطارنة) ،ط ،٢٠٠٩م - ١٤٢٩ه ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة.

٩) أساسيات المحاسبة الحكومية:- تأليف - د. (أسعد محمد علي وهاب العواد).

١٠) د. (طلال محمد علي الحجاوي) ،ط ،٢٠١٢م -١٤٣٣ه ، مكتبة البصائر الطباعة والنشر

١١)والتوزيع والاعلام. ٨- المحاسبة الحكومية:- تأليف - د. رأفت، سلامة محمود) ، ط١ ،٢٠١١م - ١٤٢٢ه ، دار

١٢)المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ٩- الإدارة الحكومية والتنمية: تأليف دار يعقوب السيد يوسف الرفاعي ، و أ. سعد عواد الظفيري ،ط ،١٩٩٩ الكويت.

١٣)المحاسبية والرقابة على المال العام: تأليف د. محمد عبد الحافظ عبد العال حسن ، ط١ ،٢٠٠٩ ، الناشر سما للنشر والتوزيع والطباعة.